سوق العراق للأوراق المالية*

COMPLETED

أولاً: النشأة (سوق بغداد للأوراق المالية)

أُسس سوق بغداد للأوراق المالية (سوق العراق حالياً) بموجب القانون المرقم (٢٤) لعام (١٩٩١) ويتضمن هذا القانون أحد عشر فصلاً واثنين وخمسين مادة[1]، ووفقاً لهذا القانون يتم تداول الأسهم والسندات للشركات المساهمة العراقية وحوالات الخزانة العراقية والسندات الصادرة عن الحكومة العراقية ودوائرها وعن القطاع الاشتراكي المضمونة من قِبل وزارة المالية، وأي أوراق مالية عراقية وغير عراقية يتقرر التداول بها[2]. وقد افتُتح سوق بغداد رسمياً في (١٩٩٢/٣/٢٣) ويتمتع السوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وهو مؤسسة ذات نفع عام لاتستهدف الربح.

كان تركيز السوق على الجانب التنظيمي بغية تحويل السوق من حالته غير المنظمة إلى سوق منظم تتنوع فيه أدوات الاستثمار لجذب المدخرات من أجل دعم الاقتصاد الوطني، إلا أن تحويل تلك الأهداف إلى واقع ملموس اصطدم بالعديد من المعوقات، **منها أن إنشاء السوق كان في بيئة اقتصادية غير ملائمة تعاني من تداعيات الحصار الاقتصادي.**

وعلى الرغم من حداثة التجربة والظروف الاقتصادية الاستثنائية، فإن سوق بغداد للأوراق المالية شهد تطوراً إيجابياً ملحوظاً، إلا أن هذه الجهود بقيت قاصرة نتيجة معاناة سوق بغداد للأوراق المالية من بعض الظواهر السلبية وأهمها:

---

١. انخفاض سيولة الأوراق المالية المدرجة في سوق بغداد المالي بسبب محدودية عدد المستثمرين العراقيين.

٢. ضعف المعلومات المتعلقة بتقويم الأداء بمنظار المخاطر والعائد معاً لأسهم الشركات المدرجة والمحافظ القطاعية المتنوعة.

٣. سيطرة عدد قليل من المستثمرين على التداول وتحديد الأسعار بالاعتماد على الشائعة والأساليب الأخرى التي تعتمد على العرض والطلب وعدم استطاعتها استقطاب صغار المدخرين.

٤. ضعف مساهمة سوق بغداد للأوراق المالية في تحقيق ونشر الوعي الادخاري والاستثماري في البلد بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وانعدام الثقة بالوضع السياسي.

٥. عانى سوق بغداد من ظاهرة تذبذب أسعار الأسهم وبشكل حاد لسبب رئيس هو ضعف الوعي الاستثماري لدى المواطنين، وتعد هذه الظاهرة طبيعية تتعرض لها جميع الأسواق المالية في السنوات الأولى لنشاطها، وقد أسهم في بروز هذه الظاهرة - ظاهرة تضخم الأسعار - بمعدلات عالية وخلال مدة قصيرة أفرزتها ظروف الحصار الاقتصادي الذي تزامن مع بداية ممارسة السوق لنشاطه في عام (١٩٩٢).

٦. تشريع قانون السوق في ظروف اقتصادية غير طبيعية، فضلاً على حداثة التجربة، دفع المشرع إلى اعتماد مبدأ الحيطة والحذر في صياغة معظم مواد القانون.

ثانياً: افتتاح سوق العراق للأوراق المالية

افتتح سوق العراق للأوراق المالية أعماله رسمياً يوم (٢٤/٦/ ٢٠٠٤) وقد حل بديلاً عن سوق بغداد للأوراق المالية، ويعد سوق العراق مؤسسة ذات نفع عام لاتستهدف الربح في أعمالها، تمول ذاتياً ويتولى إدارتها (مجلس المحافظين) الذي يمثل مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري في القطر، استناداً للمادة (٦) من القسم (٥) من القانون (٧٤) أجاز سوق العراق للأوراق المالية عمل الوسطاء المعتمدين والمجازين من قبل سوق بغداد للأوراق المالية المنحل ولمن كان منهم وسيطاً في (١٩/ ٣/٢٠٠٣)[١]، وبلغ عدد شركات ومكاتب الوساطة (٥١) شركة ومكتب منها (٢٩) شركة وساطة محدودة و(٢٢) مصرفاً منها (٥) مصارف حكومية و(١٧) مصرفاً غير حكومي، وقد قبلت للتداول في سوق الأوراق المالية أسهم الشركات المساهمة العراقية التي كانت مُدرجة في سوق بغداد المنحل والمستوفية لشروط الإدراج كما حددها قانون السوق وكذلك الشركات المساهمة الجديدة التي لم تكن مُدرجة سابقاً في سوق بغداد بعد استحصال موافقة هيئة الأوراق المالية العراقية على إدراجها. وسيتم توضيح أهداف وتنظيم سوق العراق للأوراق المالية كما يأتي[٢]: